وثيقة

اجتماع عمّان التحضيري

للمؤتمر العالمي

لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب (*)

عمّان (الأردن) : 5 ـ 7 / 2 / 2001

التوصيات

أوّلا: فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني دعا المشاركون إلى الآتي:

1 ـ المطالبة بطرح قضية عرب 1948 بشكل خاص ومستقل أمام الأمم المتحدة.

2 ـ المطالبة بتوفير الحماية الدولية الفوريّة للشعب الفلسطيني سواء في الأراضي المحتلة عام 1967 أو داخل الخط الأخضر.

3 ـ عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لبحث الإجراءات العملية لضمان تطبيق أحكام الاتفاقية على الأراضي المحتلة عام 1967 بما في ذلك القدس وإعادة التأكيد على قرارات الأمم المتحدة التي أبطلت إجراءات إسرائيل بضمّ القدس.

4 ـ العمل على طرح القضية الفلسطينية على لجنة تصفية الاستعمار المنبثقة عن قرار الأمم المتحدة لعام 1960 بتصفية المستعمرات.

---

* انعقد هذا الاجتماع التحضيري بمبادرة من المنظمّة العربيّة لحقوق الإنسان في الأردن.

5 ـ الدعوة لإجراء محاكمة جنائية دولية للمسؤولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم الحرب المرتكبة بحقّ الشعب الفلسطيني.

6 ـ مطالبة المجتمع الدولي بمقاطعة إسرائيل ومعاقبتها اقتصاديّا ودبلوماسيّا على جرائم التمييز العنصري التي تمارسها على غرار ما تمّ بالنسبة للنظام العنصري في جنوب إفريقيا.

7 ـ مطالبة الدّول الأوروبية بالكفّ عن مؤامرة الصمت والتواطؤ على ما تقوم به إسرائيل.

8 ـ التذكير بالقرار 3379 للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي دبغ الصهيونية بالعنصرية والسعي لإحياء فكرته، مع التأكيد في المحافل الدولية على إدانة الطابع العنصري للقوانين والممارسات من جانب سلطات الاحتلال والمجتمع الإسرائيلي بكافة مستوياته تجاه الشعب الفلسطيني.

ثانيا: وفي مجال مكافحة التمييز ضد المرأة، دعا المشاركون إلى الآتي:

1 ـ تضمين التشريعات والقوانين المحليّة النصوص القانونية في الاتفاقات الدولية ذات الصّلة.

2 ـ دعوة البلدان العربية للانضمام إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، ورفع التحفظات التي أوردتها الدّول المنضمّة للاتفاقيّة.

3 ـ وضع عقوبات رادعة لمخالفة النصوص القانونية المتعلقة بالتمييز ضد المرأة.

4 ـ التركيز على أهميّة وسائل الاعلام ومناهج التربيّة في تغيير بعض المفاهيم الاجتماعية والأنماط والصّور التي تشكّل تمييزا ضدّ المرأة.

5 ـ وضع استراتيجيات عربيّة لمتابعة ما جاء في المؤتمرات الدولية ووضع أليات لهذه الغاية.

6 ـ ضمان حقّ المرأة في المشاركة السياسية، وتوفير الشروط اللاّزمة لذلك.

7 ـ إعطاء أهميّة خاصّة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة للمرأة.

8 ـ إيلاء اهتمام خاص بظواهر مثل الاستغلال الجنسي والدعارة والخدم وإيجاد آليات لمحاربة هذه الظواهر.

9 ـ الاهتمام باستعمالات التكنولوجيا الحديثة وما يمسّ منها حقوق النّساء وإيجاد ضوابط وآليات رادعة لمحاربة هذه الظواهر.

10 ـ تمكين المجتمع المدني من القيام بدوره في النّهوض بحقوق المرأة.

ثالثا : بالنسبة لأوضاع العمّال المهاجرين بالوطن العربي :

* دعا المشاركون الحكومات العربيّة أن تكفل حقّ العمل النقابي والإضراب، وتحرير المنظمات النقابيّة القائمة من وصايتها.

ـ كفالة الضمانات القانونية والقضائية للعمّال المهاجرين.

ـ إدانة أعمال الفصل التعسفي لأسباب سياسيّة أو دينيّة أو عرقية أو إثنية.

ـ مطالبة الحكومات العربيّة بإبرام اتفاقات ثنائية أو متعدّدة الأطراف بين الدّول المصدرة والمستقبلة وذلك حماية للعمال المهاجرين.

ـ تحريم ظاهرة الطرد الجماعي للعمّال المهاجرين بسبب الخلافات السياسية بين عدد من الدّول العربيّة مع كفالة حقّ التعويض.

ـ تحقيق المساواة بين العمّال المهاجرين والمواطنين.

ـ تحريم العقوبة المزدوجة.

* أمّا فيما يتعلق بأوضاع العمّال المهاجرين بمنطقة الخليج، فقد أوصى المشاركون بالآتي :

- مطالبة الحكومات الخليجية باحترام جميع المواثيق الدولية الخاصّة بحقوق العمّال سواء الصادرة من قبل منظمّة الأمم المتحدة أو منظمّة العمل الدولية.

- إلغاء جميع الإجراءات التي تحدّ من حقّ العامل المهاجر في تعليم أبنائه.

- إلغاء نظام الكفيل الذي يمارس بدول الخليج والذي يحدّ من حريّة العامل المهاجر.

- مطالبة الحكومات الخليجية بإقرار أحكام وقوانين أنظمة العمل القائمة بها بالممارسات الفعليّة على أرض الواقع من خلال أجهزة رقابية وتفتيشيّة دقيقة ورادعة.

- دعوة الإعلام العالمي والعربي أن يلعب دورا في عمليّة توعية العمّال المهاجرين بحقوقهم وتسليط الأضواء على الممارسات العنصرية ودراسة الأسباب الحقيقية الداعية للهجرة.

- دعوة جميع حكومات العالم أن توّقع وتصدق على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

- دعوة جميع حكومات العالم أن تراجع تشريعاتها الوطنية وتحديدا قوانين العمل، حتى تتفق مع أحكام المواثيق والاتفاقات الدولية.

- تنظيم دورات تدريبية وتوعية لفائدة العمال المهاجرين من قبل منظمات غير حكومية متخصّصة في مجال التمييز العنصري.

- دعوة حكومات الدّول العربيّة إلى دعم وحماية العمّال المهاجرين الذين يحملون جنسياتها بالخارج.

- دعوة المنظمات غير الحكومية إلى الاهتمام بأطفال العمال المهاجرين وربطهم بعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم الأصلية.

رابعا : وفيما يتعلق بالأقوام والجماعات الاثنية دعا المشاركون إلى الآتي:

ـ ضرورة تعزيز العلاقات العربية ـ الكردية، واحترام خيارات الشعب الكردي وإزالة ما تعرّض له من تمييز واضطهاد في أماكن وجوده المتعدّدة.

ـ تعميق الانفتاح والتواصل بين المنظمات العربيّة لحقوق الإنسان ومثيلاتها من المنظمات الكردية، وتعزيز التضامن والتلاحم بين الشعبين بالوسائل المختلفة، ودعم فكرة عقد مؤتمر من أجل تنشيط الجهود المبذولة من أجل تعزيز الصداقة العربية الكردية.

وفيما يتعلق بظاهرة عديمي الجنسية (البدون):

ـ أوصى المشاركون بضرورة الاعتراف بمشكلة عديمي الجنسية (البدون) باعتبارها قضية من قضايا حقوق الإنسان بغض النظر عن عدد الأفراد الذين يعانون من هذه المشكلة.

ـ مناشدة الأنظمة السياسية بوضع خطط مرحلية لحلّ مشكلة البدون ومنحهم جنسية الدولة للّذين يقيمون داخلها، وللمبعدين منهم خارج إقليمها، ولحين حلّ هذه المشكلة نهائيّا من الضروري العمل على إيجاد حلول مؤقتة لمعالجة المشاكل ذات الطابع الإنساني التي يعانيها الأفراد عديمو الجنسيّة (البدون) أينما كانوا.

وفيما يتعلق بالتمييز الطائفي والمنبوذين أوصى المشاركون بالآتي:

ـ نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية عن طريق التربية على الديمقراطية في المجتمعات متعدّدة الطوائف لكي تصبح هذه القيم جزءا لا يتجزأ من سلوك المواطنين، وممارسات من هم في السلطة.

ـ تعزيز الضمانات القانونية التي تكفل مبدأ المساواة بممارسة هذه الحقوق على الصعيد العملي بحيث لاتبقى مجرّد نصوص لاقيمة عمليّة لها.

ـ تطوير واقع مؤسسات الدولة في المجتمعات متعدّدة الطوائف بغية قيام دولة القانون والمؤسسات التي ترعى شؤون المواطنين كافة على شتى انتماءاتهم بهدف تنمية انتمائهم الوطني.

ـ تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة ثقافيّا واجتماعيّا لمختلف المناطق والفئات على أساس أنّ الإنماء المتوازن وسيلة أساسيّة لتحقيق الاندماج الوطني وإلغاء التمييز بين المواطنين.

ـ تنشيط هيئات المجتمع المدني ومؤسساته، لتسهم في تطوير البنى المجتمعية ومؤسسات الدولة باتجاه تجاوز جميع أشكال التمييز الطائفي، والعصبيات الطائفية ذات المنطلق السياسي، مع التأكيد على أهميّة حماية حقّ الانتماء الديني والمذهبي واحترامها.

ـ ضرورة إدخال حقّ المواطنين في المساواة، وعدم التمييز بينهم لأيّ سبب كان ضمن مناهج التعليم والمقرّرات الدراسيّة.

ـ العمل على دعم الفئات المنبوذة في مجتمعاتها وتغيير نظرة الآخر الدونية لهم ومساعدة أفرادها على تجاوز نظرتهم الدونية لأنفسهم.

ـ المطالبة بتفعيل القوانين الحالية، وسن قوانين تساعد على إدماج الفئات المنبوذة في مجتمعاتها، ومتابعة من يمارسون أيّ مظهر من مظاهر التمييز ضدّهم.